عرض وقائع الندوة السنوية لقسم العلوم المالية والمصرفية الموسومة

دور البنك المركزي العراقي في ضوء المتغيرات الراهنة

تحت شعار " من اجل دور اكثر فاعلية للجامعة في تطوير المجتمع العراقي، عقد قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة – ندوته السنوية الاولى في يوم الثلاثاء الموافق 2005/3/29 وعلى قاعة الحرية في مبنى الكلية. وكان عنوان الندوة دور البنك المركزي العراقي في ضوء المتغيرات الراهنة.

تناولت الندوة المحاور الثلاثة الاتية:-

المحور الاول : تناول استقلالية البنك المركزي العراقي وكان المتحدث فيه الدكتور مصطفى مهدي حسين عميد الكلية والتدريسي في القسم .

المحور الثاني : تناول ظاهرة حيازة النقد الاجنبي (الدولرة) وتحدثت عنه اخلاص باقر التدريسية في القسم .

المحور الثالث : خصص موضوع السماح للمصارف الاجنبية للعمل في العراق وقد تحدث عنه المدرس عقيل عبد محمد الحمدي التدريسي في القسم .

وتمت استضافة السيد زهير علي اكبر مدير فرع البنك المركزي العراقي في البصرة .

المتحدث الاول : بدأ الدكتور مصطفى حديثه عن معنى الاستقلالية التشريعية للبنك المركزي المتمثل في ابعاد الضغوط الحكومية والسياسية عن البنك المركزي عند رسم وتنفيذ السياسة النقدية واعطائه الحرية في تحديد اهدافها واختيار الادوات النقدية الملائمة لتنفيذها . ومن ضمنها قدرة البنك المركزي على رفض تمويل العجز في الموازنة الحكومية وتم استعراض الاستقلالية من خلال سن تاريخي تناول هذا الموضوع بخاصة وهو يعكس او يرتبط بالفكر الاقتصادي السائد اذ نجد ان تسيس السلطة النقدية يتلائم مع الفكر الكينزي في حين ان

الاستقلالية مع فكر النقوديون The Monetarists وطرح الدكتور المتحدث العلاقة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي كما اوضح ان تفسير تحسن معدلات التضخم بسبب الاستقلالية ينبع من المنظورات المختلفة للحكومة والبنوك المركزية ، فالحكومة تنظر الى فوائد قصيرة الاجل في وضع الناتج اعلى من مستوى الاستخدام الكامل او البطالة بمعدل اقل من المعدل الطبيعي . في حين يكون البنك المركزي اكثر اهتماماً بتوازنات طويلة الاجل .

واخيراً تطرق الباحث الى استقلالية البنك المركزي العراقي عبر مراحله التاريخية حتى صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2003 الذي تم بموجبه منح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي العراقي . واكد على ضرورة عدم التسرع في منح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي العراقي وضرورة الموازنة بين تسيسه ومنحه الاستقلالية في ضوء الاوضاع السياسية والاقتصادية من اجل دعم الحكومة العراقية في تنفيذ اهدافها وسياساتها الاقتصادية .

المتحدث الثاني : المدرس المساعد اخلاص باقر النجار وقد تحدثت عن ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي فبدأت في عرض مفهوم الدولرة المتضمن حيازة النقد الاجنبي بدلاً من الدينار العراقي (او اي عملة محلية اخرى) ثم قسمت الدولرة الى ثلاثة مراحل ، الاولى التي تسمى بديل الموجودات ، حيث يقوم الجمهور بحيازة النقد الاجنبي لاستخدامها كمخزن للقيمة ويحصل ذلك عندما تخسر العملة المحلية قوتها الشرائية امام العملات الاجنبية بسبب معدلات التضخم المحلية اما المرحلة الثانية فتسمى بديل العملة ، ويقوم المواطنون بحيازة النقد الاجنبي لاستخدامها في تسديد فواتير السلع الغالية الثمن كالسيارات والعقارات بينما تستخدم العملة المحلية في تسديد فواتير الغذاء والبقالة ... الخ وبهذا تستخدم العملة الاجنبية كوسيلة دفع ومخزن للقيمة . اما الحالة الثالثة للدولرة فتتمثل في الدولرة المالية عندما يبدأ المواطنين باستخدام النقد الاجنبي في موازناتهم الخاصة كموجودات والتزامات .

ثم اوضحت المتحدثة اهم مخاطر الدولرة المتمثلة في تباين الموجودات والمطلوبات بالنقد الاجنبي في القطاع المصرفي والمالي اذ غالباً ما تكون الموجودات بالنقد الاجنبي اقل من الالتزامات مما يعرض الاقتصاد الوطني الى خطر الانهيار المالي .

وفي نهاية حديثها اوضحت اثر الدولرة في الاقتصاد العراقي المتمثل في صعوبة توجيه الائتمان العراقي من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بسبب تناقض الرغبة في الاحتفاظ بالعملة الوطنية او الاجنبية في حالة تغير اسعار الفائدة على أي منهما مما يعرض الدينار العراقي الى خطر الانهيار وتزايد الدولرة بشكل اكبر .

المتحدث الثالث : المدرس عقيل عبد محمد الحمدي وتحدث عن موضوع السماح للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق وبدأ بعرض فقرات قانون المصارف العراقي حول اليات العمل والضوابط والنظم والرقابة .... الخ .

وتناول فوائد عمل المصارف الاجنبية في العراق المتمثلة في الاتي :

اولاً / زيادة الثقة بين النظام المصرفي العراقي .

ثانياً / تحسين مستوى الاداء للنظام المصرفي والمالي العراقي من خلال خلق المنافسة مع المؤسسات والمصارف المالية الدولية .

ثالثاً / ادخال تكنولوجيا العمل المصرفي الى العراق .

رابعاً / خفض كلفة الائتمان .

ثم طرح الباحث اهم المخاطر الناجمة عن السماح للمصارف الاجنبية للعمل في العراق كما في الاتي :

اولاً : المخاطر السياسية المتمثلة في امتلاك الاجانب للقطاع المالي .

ثانياً : تقليل فاعلية اداة سعر الخصم بالنسبة للبنك المركزي العراقي في توجيه الائتمان المصرفي في العراق حيث ان المصارف الاجنبية تلجأ الى المصارف الاهم في حالة الانحسار او الفائض في الاحتياطي .

ثالثاً : قد يتعرض الاقتصاد العراقي والنظام المصرفي الى عمليات مشبوهة نظراً لقدرة المصارف الاجنبية على تمرير مثل هذه العمليات وعدم توفر الخبرة لدى المراقب العراقي .

رابعاً : تزايد نطاق الدولرة وما تحمله سلبيات .

خامساً : ان القطاع المصرفي العراقي غير مهيأ في الوقت الحاضر الى المنافسة مع المصارف الاجنبية سواء من حيث الخبرة او الرسملة .... الخ .

سادساً : قد يقتصر عمل المصارف الاجنبية على عمليات المضاربات المالية قصيرة الاجل نظراً لعدم تحديد نوعية عمل المصارف الاجنبية في قانون المصارف العراقي .

وفي نهاية العرض اكد المتحدث انه على الرغم من هذه المخاطر الا ان عمل المصارف مهم جداً نظراً لانها تعتبر جزءاً من توفير البيئة الملائمة للاستثمار الاجنبي الذي يسعى العراق الى استدراجه نظراً لحاجته الماسة لهكذا نشاط .